الوكالة أكدت التصنيف السيادي للبلاد عند «ـAA» مع نظرة مستقبلية مستقرة.. مدعوماً بمتانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي

«فيتش»: الكويت تحتفظ بأقوى موازين خارجية عالمياً في 2025

- ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى 601٪ من الناتج المحلي بالعام الحالي
- الإصلاحات الحكومية ستدعم التصنيف الائتماني للبلاد.. رغم تحديات الدَّين العام
- الكويت ستظل قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في ظل المصدات المالية المتاحة
- 2,9٪ نسبة الدَّين الحكومي للناتج المحلي في 2025/2024... من الأدنى عالمياً
- البلاد بدأت بتنفيذ إصلاحات مالية لتقليل الاعتماد على النفط وزيادة كفاءة الإنفاق
- خطط لتطبيق الضريبة الانتقائية في 2026/2025 بعد «الكيانات متعددة الجنسيات»

قال بنك الكويت المركزي إن وكالة «فيتش» العالمية للتصنيفات الائتمانية، أكدت التصنيف السيادي للكويت عند المرتبة (ـAA)، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعوما بمتانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي.

وأضاف «المركزي» في بيان صحافي مساء أول من أمس، نقلاً عن وكالة «فيتش»، أن أبرز مضامين التقرير تفيد بأن التصنيف مقيد بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وضخامة حجم القطاع العام الذي قد يشكل مصدرا للضغوط المالية على المدى الطويل.

وقالت «فيتش» إنه رغم ظهور بوادر بعض التقدم المحرز في مسار الإصلاحات، فإن التوقعات مرهونة بتحقيق إصلاحات مالية ملموسة لمعالجة التحديات الطويلة الأجل وإصدار التشريعات الخاصة بالدين العام وتحسين مرونة تمويل المالية العامة.

وأضافت أنه بالنسبة للموازين الخارجية، فإن الكويت لاتزال الأقوى من حيث تلك الموازين مقارنة بالدول كافة التي تصنفها، متوقعة أن يرتفع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى نحو 601٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مقارنة بنحو 582٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2024.

الإصلاحات الحكومية

وأوضح التقرير أنه فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات، فإن الحكومة بدأت مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحسين كفاءة الحكومة وترشيد الإنفاق مع وضع حد أقصى للإنفاق عند نحو 24,5 مليار دينار (نحو 80,8 مليار دولار)، ما يمثل 51٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

وأضافت الوكالة أنه تم فرض ضريبة الحد الأدنى المحلي التكميلي بنسبة 15٪ على الشركات متعددة الجنسيات اعتبارا من مطلع يناير الماضي، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى وجود خطط لإدخال الضريبة الانتقائية في السنة المالية 2025ـ 2026.

وتابعت «فيتش» بأن الحكومة تهدف إلى تمرير قانون الدين العام الذي يوفر التمويل اللازم بعد انتهاء قانون الدين العام السابق في عام 2017، متوقعة تمرير هذا القانون في السنة المالية المقبلة 2026/2025، مضيفة أنه حتى في حال عدم تمرير القانون ستظل الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصدات المالية المتاحة.

الميزانية العامة

وعلى صعيد تطورات أوضاع الموازنة العامة، تتوقع وكالة «فيتش» تراجع وضع الموازنة في السنة المالية 2026/2025، على الرغم من جهود ترشيد الإنفاق العام، حيث قدرت الإنفاق العام بنحو 24,5 مليار دينار من دون تغيير عن السنة المالية السابقة مع تعويض زيادات الأجور عن طريق خفض الدعوم والنفقات الرأسمالية والنفقات الأخرى.

وتوقع التقرير أن تستمر الإيرادات العامة للميزانية في الانخفاض مدفوعة بتراجع الإيرادات النفطية بسبب تمديد اتفاقية «أوبيك +» حتى الربع الثاني من العام الحالي، مشيرة إلى استمرار الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز الميزانية وتلبية الاستحقاقات المحلية خلال السنة المالية الحالية، وتوقعت الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض العام خلال السنة المالية 2025/2026 مع تمويل حوالي 30٪ من العجز عن طريق إصدار أدوات الدين.

الديون الحكومية

وفيما يتعلق بنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، أشارت وكالة «فيتش» إلى أن النسبة ما تزال منخفضة عند نحو 2,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/2024.

وقالت الوكالة إنه بافتراض إقرار قانون الدين العام في السنة المالية 2026/2025، وفي ظل العجز المتوقع للمالية العامة وانخفاض أسعار النفط العالمية، فمن المتوقع ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى نحو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026/2025، وإلى نحو 9,2٪ في السنة المالية 2027/2026.

وتابعت بأنه على الرغم من استحقاق سندات دولية بقيمة 4,5 مليارات دولار في شهر مارس 2027، فإنه من المتوقع أن تظل مستويات الدين أقل بكثير من الوسيط الحسابي للدول التي لديها التصنيف السيادي ذاته البالغ نحو 51٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2026.

التوترات الجيوسياسية

وأشارت «فيتش» إلى أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط وتعطيل حركة الشحن في البحر الأحمر محدود على الكويت، مبينة في الوقت نفسه أن الاعتماد على النفط يؤثر في التصنيف السيادي وتبقى نتائج الميزانية العامة شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط.

وعلى صعيد معايير الحوكمة، أوضحت «فيتش» أن الكويت حصلت على درجة ملائمة فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث حصلت البلاد على الدرجة (5) لكل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد.

ضمن دعم البنك لحملة «لنكن على دراية»

ضمن احتفاله بيوم المرأة العالمي.. وتوفير بيئة عمل متنوعة وشاملة لتحقيق النجاح

«التجاري» يوعّي العملاء من تطور طرق الاحتيال المالي

الأربش: «الأهلي» ملتزم بالمساواة وتمكين الموظفات

مع التطورات السريعة في التكنولوجيا والخدمات المصرفية الإلكترونية، تصاعدت أساليب الاحتيال المالي وأصبحت أكثر تطورا وتعقيدا.

في هذا السياق، أطلق بنك الكويت المركزي - بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية - حملة «لنكن على دراية» لتكون بمنزلة درعا واقيا يقدم النصح والإرشاد لعملاء القطاع المصرفي ضد هذه التهديدات والعمليات الاحتيالية من خلال التوعية المستمرة، واليوم، وبعد مرور عدة سنوات على إطلاقها، تواصل الحملة رسالتها التوعوية بفعالية وتميز. في هذا الصدد، قالت مدير عام القطاع القانوني في البنك التجاري سارة منصور:

سارة منصور

«لا شك أن الاحتيال المالي هو بمثابة تهديد متجدد يتخذ أشكالا متعددة، منها انتحال الهوية: حيث يتظاهر المحتال بأنه موظف في بنك أو جهة رسمية للحصول على معلومات حساسة وكذلك الاحتيال الإلكتروني باستخدام الروابط والمواقع الوهمية والبرمجيات الخبيثة حيث يتم استدراج العملاء للنقر على روابط غير موثوقة ومن ثم الدخول على أجهزتهم وسرقة بياناتهم، ومن صور الاحتيال أيضا استخدام الرسائل النصية والاتصالات الهاتفية لخداع العملاء عبر مكالمات هاتفية تطلب أرقاما سرية أو تفاصيل الحساب والاحتيال من خلال الدعوة إلى استثمارات وهمية من خلال إعلانات كاذبة تطلب الاستثمار في مشاريع غير حقيقية».

وأضافت منصور: «لمكافحة الاحتيال، يعتبر وعي العملاء بمنزلة خط الدفاع الأول ضد الاحتيال المالي، ومن هنا تأتي أهمية اتباع الإرشادات والنشرات التوعوية الصادرة عن البنك التجاري الكويتي واتحاد مصارف الكويت بتوجيهات من بنك الكويت المركزي على ضرورة حماية البيانات الشخصية وعدم مشاركة المعلومات الحساسة مثل أرقام الحسابات والبطاقات والرقم السري ورمز الدخول لمرة واحدة (PIN) أو أي معلومات مالية مع أي شخص، حتى لو ادعى أنه ممثل البنك، حيث لا يطلب البنك مطلقا معلومات مثل أرقام التعريف الشخصية أو كلمات المرور». ويسترعي البنك التجاري الكويتي انتباه العملاء إلى ضرورة التحقق من المراسلات ومراجعة مصدر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني بدقة.

يحتفل البنك الأهلي الكويتي بيوم المرأة العالمي، ويجدد التزامه الثابت بتوفير بيئة عمل متنوعة وشاملة تمنح جميع الموظفين وخصوصا النساء فرصا متكافئة للنجاح والتطور.

وتقديرا للدور الحيوي الذي تشكله الموظفات في مسيرة البنك، يواصل جهوده لتعزيز المساواة، حيث وقع في السابق التزاما بتطبيق مبادئ تمكين المرأة Women's Empowerment Principles (WEPs) تحت شعار «المساواة أساس النجاح»، وهي المبادرة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة، إذ أكدت مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي أفراح الأربش على أن هذا الأمر يعتبر التزاما وخطوة ثابتة نحو تأكيد المساواة والعدالة بين الموظفين والموظفات.

أفراح الأربش

ويواصل البنك الأهلي الكويتي التزامه الراسخ بتعزيز المساواة وتمكين المرأة، ويسعى لخلق بيئة عمل تتيح للجميع فرصا متكافئة للنجاح، ويشكل يوم المرأة العالمي مناسبة للاحتفال بإنجازات النساء وتجديد الالتزام بتحويل المساواة إلى واقع ملموس داخل وخارج مكان العمل.

ويفخر البنك بأن النساء يشكلن 41٪ من قواه العاملة المتميزة، وأن 29٪ من المناصب القيادية في عام 2024 تشغلها سيدات، مما يعكس التقدم المستمر الذي يحققه في هذا المجال. وتظهر هذه الأرقام التزام البنك الراسخ بتمهيد الطريق للموظفات للوصول إلى درجات أعلى داخل إداراته. ويؤمن البنك بأن التنوع بين الجنسين في مكان العمل هو ضرورة لتحقيق النجاح والتقدم، إذ يساعد على تقديم أفكار جديدة ومبتكرة، ويسهم بتحفيز الإبداع وتوليد حلول أكثر فعالية لخدمة العملاء، إلى جانب دوره الكبير في تحسين الأداء، كما يرى أن تمكين المرأة يسهم بتعزيز صورته كمؤسسة مسؤولة في السوق ويعتبر عنصرا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وجذب المزيد من المواهب النسائية إلى فريق عمله. وذكرت الأربش «المساواة ليست مجرد هدف نسعى لتحقيقه، بل تعتبر جزءا أساسيا من إستراتيجيتنا للتنوع والشمول في جميع الإدارات لدينا، ونحن نلتزم بتمكين قياداتنا النسائية من خلال برامج تدريبية متخصصة وورش عمل متطورة ودورات حصرية، لتزويدهن بالمهارات والأدوات اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية واقتناص الفرص المتاحة للنمو».

الأولى في الشرق الأوسط التي تعمل مع الشركة الرائدة عالمياً بتكنولوجيا «Mesh»

536 عميلاً إجمالي الفائزين بجوائز الحساب المتنوعة خلال العام

«زين» تتعاون مع «eero» لتوفير تكنولوجياتها لعملائها

«بيت التمويل» يعلن فائزي سحوبات «الرابح»

أعلنت «زين» عن تعاونها مع «eero» الشركة الرائدة عالميا في تقنية الشبكة المتداخلة (mesh network) وحلول الأجهزة اللاسلكية، وهي إحدى الشركات التابعة لـAmazon، وذلك لتقديم تكنولوجيا mesh المتطورة الخاصة بـ «eero» لعملاء زين في الكويت، لتكون أول شركة اتصالات تتعاون مع هذه الشركة العالمية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتم الإعلان على هامش فعاليات المؤتمر العالمي للاتصالات MWC 2025 في برشلونة، بحضور المدير التنفيذي للتسويق التشغيلي في زين الكويت تشارلي عصفور، والمدير العام لتطوير أعمال مزودي خدمات الإنترنت العالميين في «eero» جون كالدويل، والمدير العام لتطوير الأعمال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في «eero» نبيل الهواري.

تشارلي عصفور وجون كالدويل ونبيل الهواري خلال مشاركتهم بالمؤتمر العالمي للاتصالات في برشلونة

وفي تعليقه على الشراكة، قال الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في «زين الكويت» مشعل الكندري: «سعداء بالتعاون مع أحد رواد حلول الأجهزة اللاسلكية في العالم لتقديم تجارب رقمية متجددة لعملائنا، حيث تقدم أجهزة «eero» ميزات تقنية تحسن من تجربة المستخدم من ناحية التغطية داخل المنزل والسرعة والثبات والموثوقية، مما يحقق تجربة إنترنت متطورة عبر أكبر شبكة 5G في الكويت».

وأضاف قائلا: «نعلم جيدا مدى شغف عملائنا بنمط الحياة الرقمي، لذلك فقد عكفنا في السنوات الأخيرة على ابتكار تجارب جديدة مدعومة بالجيل الخامس عبر أفضل باقات الترفيه، والشراكات مع مزودي المحتوى العالميين، واختيارات الألعاب الإلكترونية، حتى نلاقي تطلعاتهم واحتياجاتهم في العصر الرقمي، واليوم نتطلع أن يسهم هذا التعاون بتعزيز رؤيتنا في تقديم التجربة الرقمية الشاملة لعملائنا».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لـ«eero» نك ويفر: «في «eero»، نهدف لتقديم تجربة Wi-Fi سريعة، وموثوقة، وآمنة للعملاء في جميع أنحاء العالم، وأنا أتحمس دائما عندما تتسنى لنا الفرصة لجلب منتجاتنا الرائعة لأجزاء جديدة من العالم، لهذا فنحن سعداء للعمل مع زين لتقديم أجهزة eero لعملائهم في الكويت والشرق الأوسط.

أعلن بيت التمويل الكويتي عن أسماء الفائزين في سحوبات حساب «الرابح»، حيث فاز 20 عميلا بجوائز نقدية قيمة كل منها 1500 دينار وذلك عن الأسبوعين السابع والثامن لسنة 2025، بالاضافة إلى الاعلان عن الفائز الشهري بـ1 كيلوغرام من الذهب وهي دلال ادجين الفهيد، وذلك عن شهر فبراير 2025.

والفائزون بالجائزة النقدية بقيمة 1500 دينار لكل منهم هم: غنيمه عطية الشعبان، علي حمدان الديحاني، فلاح سلطان الزعبي، محمد تركي الخطيب، نوير مطلق الرشيدي، محمد عبدالله زرد، محمد محسن الزعبي، رنده جمال عبده، عبدالله راشد العجمي، أحمد حسن كمال الدين، مريم سالم المسلم، محمد عارف عبدالخالق، عيسى ابراهيم الحمر، علي محمد العجمي، محمد عبدالسميع عبدالواحد، أحمد مريف الرشيدي، راشد علي الشطي، حسن سعود العنزي، خالد محمود القاضي، خالد محمد المعوشرجي. وتتضمن حملة حساب «الرابح»، عدة سحوبات وجوائز تمنح العملاء فرصة الفوز «أسبوعيا، وشهريا، وربع سنويا»، ليصل مجموع الفائزين خلال العام إلى 536 عميلا.

وتأتي الحملة انطلاقا من سعي بيت التمويل الكويتي المتواصل لتقديم منتجات متميزة تلبي طموحات العملاء وتعزز مكانته الرائدة محليا وعالميا، وتعكس تميزه في طرح المنتجات والخدمات المصرفية وفقا لأعلى معايير الجودة.

وحساب الرابح هو حساب راتب يتوفر للعملاء الراغبين في تحويل رواتبهم وادارة حساباتهم الشخصية. ويفتح حساب «الرابح» بالدينار الكويتي للأفراد عبر فروع بيت التمويل الكويتي المنتشرة في الكويت أو عن طريق القنوات الإلكترونية المتاحة، ويشترط تحويل الراتب كشرط أساسي لدخول السحب، واستمرار تحويله في الحساب.

وفيما يتعلق بشروط وأحكام الجوائز والسحب، تتم عملية السحب على 10 جوائز بمعدل 1500 دينار لـ10 عملاء أسبوعيا، و1 كيلو من ذهب بيت التمويل الكويتي لعميل واحد شهريا، و25 ألف دينار لعميل واحد كل ربع سنة، وبذلك يصل مجموع العملاء الفائزين إلى 536 فائزا خلال العام، وذلك بعد مراعاة شروط وأحكام السحب وهي أن يودع العميل 3 رواتب خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق عملية السحب، ويشترط أن لا يقل الرصيد الأدنى للحساب عن 50 دينارا في نهاية كل شهر خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق عملية السحب.

ويحرص بيت التمويل الكويتي على مواصلة تعزيز منظومة خدماته ومنتجاته المصرفية بما يتلاءم مع متطلبات العملاء واحتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم وتزويدهم بما هو عصري ومبتكر، بما ينعكس على تحقيق رضا العميل والذي هو من اساسيات العمل في بيت التمويل الكويتي الذي حقق نقلة نوعية وتميزا على مستوى الخدمات المطروحة بالاستفادة من الادوات التكنولوجية ودراسة متطلبات السوق، وملاءمة كل مرحلة وكل شريحة من شرائح العملاء.

مدعوماً بنتائج إيجابية لأرباح الشركات عن العام الماضي.. لتنهي جميع القطاعات على مكاسب

«المركز»: «بورصة الكويت» الأفضل أداءً خليجياً خلال فبراير الماضي

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر فبراير الماضي، أن السوق الكويتي واصل أداءه الإيجابي ليتصدر الأسواق الخليجية من حيث الأداء مدعوما بنتائج إيجابية لأرباح الشركات عن العام الماضي، حيث أنهت جميع القطاعات الشهر على مكاسب.

وسجل مؤشر السوق العام مكاسب شهرية بلغت 4,1٪، ليحقق ثاني أعلى نسبة ارتفاع بين أسواق الخليج، وتصدر قطاع التكنولوجيا وقطاع الرعاية الصحية قائمة الرابحين، مسجلا ارتفاعا بنسبة 54,2٪ و12٪ على التوالي، كما سجلت القطاعات الرئيسية مكاسب ملحوظة، حيث ارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 5,7٪، وقطاع الاتصالات بنسبة 5,5٪، وقطاع البنوك بنسبة 4,5٪، وقطاع العقارات بنسبة 4٪ خلال فبراير 2025.

على صعيد آخر، أشار التقرير إلى أن مجلس الوزراء وافق على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2025ـ2026، حيث توقعت الحكومة عجزا ماليا قدره 6,31 مليارات دينار (20,4 مليار دولار)، مسجلا ارتفاعا بنسبة 11,9٪ مقارنة بعجز 5,6 مليارات دينار المقدر للسنة المالية 2024ـ2025.

وبلغت التقديرات لإيرادات النفط 15,3 مليار دينار (49,6 مليار دولار)، متراجعة بنسبة 5,6٪ مقارنة بالموازنة السابقة، كما استندت الموازنة الجديدة إلى افتراض سعر برميل النفط عند 68 دولارا، مقابل السعر الحالي البالغ 73,2 دولارا للبرميل.

وفي خطوة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية، قامت الكويت بتحديث قانون العقارات، ليتيح للكيانات الأجنبية المرخصة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والشركات المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار العقاري والشركات الاستثمارية المرخصة امتلاك عقارات داخل الدولة لأغراض تشغيل الأعمال أو إسكان الموظفين.

وعلى صعيد أسواق الأسهم الخليجية، ذكر التقرير أن مؤشر ستاندرد اند بورز المركب لدول «التعاون» انخفض بنسبة 1٪ في فبراير 2025، وسط أداء متباين للأسواق الخليجية، وسجل المؤشر السعودي تراجعا بنسبة 2,4٪ خلال الشهر، متأثرا بانخفاض بعض الأسهم القيادية.

وسجل مؤشر سوق دبي ارتفاعا بنسبة 2,6٪ خلال الشهر، وفي سوق قطر تراجع المؤشر العام بنسبة 2,1٪ خلال الشهر، بينما تصدر سوق البحرين الأسواق الخليجية بتحقيقه أعلى مكاسب شهرية بلغت 4,3٪، مدعومة بتقارير أرباح إيجابية من ألمنيوم البحرين (ألبا) والبنك الوطني البحريني.